منع مما يمنع منه الفعل وذلك ان الفعل فيه امران زايدان على مجرد
معناه أحدهما راجع الى لفظه والآخر الى معناه فالراجع للفظه
اشتقاقه اي اخذه من المصدر كقام من القيام وعلم من العلم ونحو
ذلك والاصل في الاشياء عدم اخذها من غيرها والراجع الى معناه
افتقاره الى فاعل فان الاصل في الاشياء استقلالها بنفسها وعدم
افتقارها الى غيرها أما وجه جعلها علتين فلوجهين احدهما
كونها أمرين زايدين على اصل المعنى واردين عليه فهما بمنزلة العلل
الواردة على الاجسام الصحيحة والآخر كونهما صالحين للالحاق
بمحلهما والجمع بهما كما هو شان القياس وأما جعلها فرعيتين
فلا يخفى ان الاصل في الكلمة الا تكون مشتقة ومأخوذة من غيرها
وان [illegible] الاستقلال والاحتياج الى الغير فرع عن الاستقلال
وعدم الاحتياج الى الغير فاذا كان الاسم مشتملا على علتين فرعيتين
أحدهما راجعة الى اللفظ والاخرى راجعة الى المعنى حصل له
الشبه بالفعل فمنع مما منع منه الفعل وليست العلتان الموجودتان
في الفعل هما اللتان تكونان في الاسم وانما المراد انهما يتشابهان
في مجرد وجود العلتين وجملة العلل التي توجد في الاسم فيشبه بها
الفعل تسع جمعها بعضهم في بيت فقال

اجمع

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
فقوله اجمع يشير به الى منتهى الجموع وهو ما كان على وزن مفاعل
أو مفاعيل وما اشبهه كفاعل وتفاعيل لانه لا نظير له في المفرد
نحو من محاريب وتماثيل ودراهم فمحاريب وتماثيل ودراهم مجرورة
بالفتحة نائبة عن الكسرة لانه اشتمل على علتين
فرعيتين أحدهما من جهة اللفظ وهو صيغة الجمع والاخرى من
جهة المعنى وهو عدم النظير في الآحاد في كلام العرب الا ان النحويين
يقولون هذا فيه علة واحدة تقوم مقام علتين لان العلة
الظاهرة هي كونه جمعا وهي لفظية وأما عدم النظير فهي علة
لازمة للصيغة وانما سميت منتهى الجموع لان المفرد قد يجمع مرتين
أو ثلاثة فاذا انتهى الى هذا الجمع لم يجمع بعد ذلك نحو كلب
واكلب واكالب واكاليب وقوله وزن اشار به الى وزن الفعل
نحو احمد ويعلى فاحمد على وزن اكرم ويعلى على وزن يعلم وتكون
في الاسم كاحمد والوصف كاحسن كقوله تعالى فحيوا باحسن
منها فاحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نائبة عن الكسرة
والمانع له من الصرف الوصف ووزن الفعل كما ان احمد المانع له من
العلمية ووزن الفعل والمراد بوزن الفعل المختص به أو الغالب

الاخرى

Copyright © King Saud University